محادثات السلام الجديدة في تركيا: الفرص والتحديات في حل النزاعات

أنا فيلالا

باحث سياسي

ملخص:

أحيا استئناف محادثات السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني الآمال وزرع التفاؤل بإمكانية تسوية النزاع الذي استمر إلى ما يقرب من ثلاثة عقود، والذي يعد من أقدم النزاعات المسلحة في العالم، والأكثر تأثيرًا في دول الجوار. تأتي هذه الجهود الجديدة في إطار عملية التقارب التي بدأت في منتصف العام 2000، بعد أن وصلت أعمال العنف إلى ذروتها، ويبدو أن هناك بوادر إيجابية في هذه المرحلة الجديدة. ومع ذلك، لا تزال هناك أيضًا بعض الشكوك والمخاوف بشأن قوتها وهيكلها ومسارها.

في ديسمبر 2012، الشهر الذي أعلن فيه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على الملأ عن المحادثات مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، كانت عمليات السلام في جميع أنحاء العالم أيضًا تتحرك قدمًا، على سبيل المثال حدث هذا في الفلبين وكولومبيا وميانمار. لذا بعث العام 2012 الأمل بفرص تحقيق السلام في النزاعات بين الحكومات وحركات التمرد التاريخية في مختلف أرجاء العالم. وهناك تفاؤل بشأن إحراز خطوات أكثر إيجابية في عام 2013 في هذه الصراعات وغيرها من الصراعات التي شهدت عقودًا من القتل والدمار، والتشريد القسري، والعنف الجنسي، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وغيرها من البشاعات. وعادة ما يُنظر إلى مفاوضات السلام على أنها واقعية، وصعبة وهادفة لوضع حد للعنف وتساعد على معالجة الأسباب المتجذرة، والتعامل مع المظالم والمطالب، والأخطاء. لذا فإنه ليس من قبيل المصادفة أن الثمار المحتملة للمفاوضات، هي قبول الأطراف المتناحرة بنتائجها في بعض الأحيان، ولا سيما عندما تواجه حركات التمرد والعصابات التاريخية سياقات، وأسئلة، وقيودًا، وفرصًا استراتيجية جديدة، وعندما تعجز الحكومات من مختلف

رؤية تركية
2013 - 7
28 - 19

الانتماءات السياسية والجماعات المسلحة عن فرض قوتها العسكرية.

في مثل هذه الأوقات تنخرط تركيا أيضًا في مبادرة جديدة للتعامل مع حزب العمال الكردستاني/ المسألة الكردية المستعصية على الحل. فليست هناك أي مشكلة في المحاولة مرة أخرى، ولا سيما بعد الصعوبات الكبيرة التي واجهها جميع الأطراف خلال المبادرة الديمقراطية ومحادثات أوسلو، وعمومًا ستكون هناك أخبار جيدة للغاية في حال نجاح هذه العملية الجديدة.

الأمور تتحرك بسرعة كبيرة جدًّا في تركيا، ويمكن أن يعفو عليها الزمن بين عشية وضحاها. ومع ذلك، فإن هناك مجالًا لتحليل العناصر العامة لفرصة السلام التاريخية الجديدة هذه. كما أن هذه الجهود الجديدة، التي يصفها العديد "بعملية إمرالي"، يمكن النظر إليها على أنها جزء من عملية التقارب التي بدأت في عام 2005. فقد جاءت هذه الجهود بعد أن شهدت البلاد مسلسل عنف بلغ ذروته في منتصف 2011-2012، عندما وصلت محادثات أوسلو إلى طريق مسدود. وعلى الرغم من الفترة القصيرة التي انقضت منذ ذلك الحين، إلا أن هناك بوادر إيجابية لهذه العملية الجديدة، مما يزيد من فرص نجاحها. فتظهر المؤشرات أن المحادثات المباشرة ستكون بناءة من حيث الإرادة السياسية الأولية، والخطابات والمواقف، وتدابير بناء الثقة إلى جانب أمور أخرى. وتعد دعوة أوجلان لصمت الأسلحة وانسحاب العناصر

تظهر المؤشرات أن المحادثات المباشرة ستكون بناءة من حيث الإرادة السياسية الأولية، والخطابات والمواقف، وتدابير بناء الثقة إلى جانب أمور أخرى

المسلحة خارج حدود تركيا دليلًا على فرص النجاح القائمة. كذلك فإن السياقات الإقليمية والمحلية تدفع عملية السلام إلى الأمام. وعلى الرغم من ذلك، تشير بعض عناصر العملية إلى أن هناك دروسًا مستفادة من المحاولات الماضية الفاشلة، وهناك أيضًا بعض المخاوف والشكوك تتعلق بقوة ومسار هذه العملية. وهذا يعني أن بعض التحديات تشمل الحاجة إلى مزيد من التعزيز والبناء، وحماية العملية نفسها، للتوصل إلى اتفاقات على المستوى السياسي والاجتماعي بشأن قضايا جدول الأعمال الأساسي، بما في ذلك ضمانات المشاركة السياسية، ومناقشة وإعداد وتوقع حلول للمراحل الحالية والمستقبلية من هذه العملية. فإذا توفرت الإرادة السياسية، كما يبدو حتى الآن، سوف يحتاج الجانبان المتنازعان لبذل المزيد من الجهد لتعزيز عملية السلام، من خلال تدابير ملموسة.

هذا السرد القصير يحاول إبراز الجوانب الإيجابية والمخاطر والتحديات التي تواجه محادثات السلام الجديدة في تركيا من خلال التركيز في الغالب على عناصر العملية نفسها. وفي الوقت ذاته، يوضح القيود والعقبات ويرصد خبرة سنوات من الصراعات المسلحة الأخرى في جميع أنحاء العالم.

مع من وكيف يصنع السلام؟ القرارات الحاسمة في الأوقات الحاسمة

اتبع بعض المعلقين الأتراك البارزين، مثل حسن جمال، عادة جيدة؛ ألا وهي تذكير الجمهور وأطراف النزاع أن شن الحرب أسهل من صنع السلام، وهو ما يعني أن هناك حاجة إلى جهود هائلة لتأمين محاولات السلام. بالطبع، الجزء الأكبر يتعلق بكيفية إجراء عمليات التفاوض، بما في ذلك الإرادة السياسية التي تقف وراءها وبنيتها ومنهجيتها (الأهداف الواضحة، والمرونة، والاتفاقات الإجرائية، والضمانات، والتوقيت، بالإضافة إلى عناصر أخرى). وكلما كانت العملية قوية قلت فرص الخلافات والاستفزازات، وضاعت الفرص على المفسدين الراغبين في عرقلة العملية. ويوضح مراقبو عمليات السلام في جميع أنحاء العالم أن المصادر المتكررة للأزمات في المفاوضات تكمن في المشكلات الإجرائية والمنهجية، وكذلك في انعدام الثقة بين الطرفين، والخلاف حول المسائل الموضوعية لجدول الأعمال، والاشتباكات العسكرية، أو انتهاك وقف إطلاق النار، والأزمات السياسية. وكل هذه الأشياء تنطبق على الحالة التركية.

كما تم ذكره سابقًا، هناك مؤشرات إيجابية في تركيا تشير إلى جدية هذه العملية. كما أن مواقف الأطراف المختلفة تشير إلى وجود

التزام، على الأقل، بمحادثات السلام. الوضع يبشر بالخير، حيث إن كافة الأطراف أعربت عن عزمها وعن إرادتها السياسية لدفع العملية إلى الأمام والتغلب على العقبات. وحتى لو كان من السابق لأوانه تحديد مدى جدية هذه الالتزامات، فإن نهج "التحدث قليلًا والعمل كثيرًا" يظهر أن هناك استعدادًا لتجنب الاستفزازات الخطابية والغموض التي عرقلت في الماضي مبادرات السلام السابقة وخلقت الكثير من عدم الثقة.

ومن بين المؤشرات الإيجابية بالفعل، والتي يمكن للمرء أن يسلط الضوء عليها، هو أنه للمرة الأولى تعترف الحكومة التركية صراحة بأن عبد الله أوجلان المفاوض في محادثات السلام يعد شخصية مركزية لملايين الأكراد في تركيا. في مثل هذا الصراع المتعلق بالهوية الكردية، يلعب الاعتراف العلني دورًا مهمًا. فبالنسبة لكثير من الأكراد، بغض النظر عن قبول أو رفض الكفاح المسلح، فإن أوجلان يرمز للهوية الكردية والمقاومة. وبالإضافة إلى الأهمية الرمزية، فإن أي نهج واقعي لديناميات السلطة والصراع، لابد أن يتضمن التعامل مع أوجلان (وحزب العمال الكردستاني/ منظومة المجتمع الكردستاني) من أجل إنهاء العنف. والآن الحكومة التركية في وضع يمكنها أن تقبل ذلك علنًا. وهكذا، فإن اعتراف حكومة حزب العدالة والتنمية بأوجلان مفاوضًا، وقبولها بالمحادثات المباشرة كوسيلة لتسوية الصراع يوضحان الفرق بين هذه المحادثات وغموض وسرية المحاولات السابقة. وهذا يقلّل جزئيًا من المخاوف الكردية المتراكمة، وانعدام الثقة.

يبدو أنه تم التوصل إلى تفاهم أولي بين الدولة وأوجلان / منظومة المجتمع الكردستاني مع تحديد الأهداف العامة، مثل وضع حد للعنف، والانسحاب، والحاجة إلى إجراء بعض الإصلاحات

ومع ذلك، فإن وجود مفاوض مثل أوجلان، في السجن منذ عام 1999 وتعثر التواصل مع الحركة الكردية، يشكل معضلة فيما يتعلق باستمرار المحادثات. فالقيود الصارمة على الاتصالات تعوق السيولة والضمانات التي تحتاجها أي عملية مفاوضات سلام. ولذلك، هناك حاجة إلى استراتيجيات جادة لتجنب الآثار السلبية المحتملة لهذه القيود، بما في ذلك تهيئة الظروف المناسبة للاتصال المباشر بين أوجلان ومنظومة المجتمع الكردستاني في أثناء عملية التفاوض. علاوة على ذلك، فإن الاستجابة السريعة لهذه المطالب ستعود بالفائدة على العملية وتجعلها أكثر استقرارًا، وتقاسمًا للمسؤوليات، وتحدُّ من مخاطر عدم القدرة على تقييم الموقف وحجم شخص أوجلان. بالطبع كل هذا يسير جنبًا إلى جنب مع الحاجة إلى توضيح الدور الذي يقوم به كل من أوجلان، ومنظومة المجتمع الكردستاني، وحزب السلام والديمقراطية في هذه

العملية الجديدة، وتسليط الضوء على بعض التحليلات. وهناك سؤال مهمّ يطرح نفسه وهو كيفية إيجاد توازن بين آليات التفاوض الشاملة والتشاركية، ونهج وخطط التفاوض التي تقلل من مخاطر سوء الفهم أو الأدوار المربكة، والافتراضات الواقعية فيما يتعلق بالسلطة الداخلية وديناميات صنع القرار.

على كل حال، نهجُ حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه المفاوضين يعكس قبول الحكومة بعبد الله أوجلان والحركة الكردية، بما في ذلك منظومة المجتمع الكردستاني وحزب السلام والديمقراطية، كفاعل رئيس في ديناميات الحركة الكردية، وبالتالي في تركيا. وهذا دليل على الرغبة الجدية في التعامل مع هذه المسألة بشكل واقعي. كما أن الزيارات التي قام بها وفود حزب السلام والديمقراطية إلى إمرالي، ورسائل أوجلان إلى (منظومة المجتمع الكردستاني، وحزب السلام والديمقراطية)، كلها إشارات جيدة، على نقيض ما حدث مع خارطة الطريق، والسياسة الحالية التي تبقي على أوجلان في عزلة تامة.

ما أبدته الأطراف حتى الآن من استعداد للشروع في تدابير بناء الثقة وتجنب الاستفزازات لتسهيل العمل نحو تلك الأهداف أمر في غاية الأهمية. ومن هذه الإجراءات، قبول الحكومة بزيارة وفد حزب السلام والديمقراطية لأوجلان كجزء من عملية التفاوض، وتخفيف لهجة الخطاب الحكومي ضد أوجلان، والإفراج غير المشروط عن السجناء في شهر مارس تلبية لنداء أوجلان، واعتراف الحكومة علنًا بهذا التدبير؛ ودعوة أوجلان التاريخية لصمت السلاح وانسحاب حزب العمال الكردستاني خارج حدود تركيا، خلال الاحتفالات بعيد النوروز.

وبأخذ كل شيء في الاعتبار، يبدو أنه تم التوصل إلى تفاهم أولي بين الدولة وأوجلان/ منظومة المجتمع الكردستاني، مع تحديد الأهداف العامة مثل وضع حد للعنف، والانسحاب، والحاجة إلى إجراء بعض الإصلاحات. عمومًا مع تقدم العملية، يتم التغلب على الصعوبات، مثل اغتيالات باريس الصادمة والمروعة، كما يتغير ويتبدل مناخ الصراع في البلاد. ومع ذلك، على ما يبدو أن العملية تجري دون بنية، أو أفق، وآليات وضمانات واضحة، كما تشير مختلف التحاليل. وهذا أمر مفهوم جزئيًا، بالأخذ بعين الاعتبار عدم الثقة المتراكمة والحاجة لمعرفة التدابير الضرورية قبل الانتقال إلى الخطوة اللاحقة. لكن، نظرًا لإخفاقات الماضي يبدو أن هناك ضرورة لتنظيم وتوضيح هذه العملية، وتوقع وإعداد المراحل المقبلة من أجل تجنب المآزق، والتردد بشأن كيفية المضي قدمًا، وغياب الضمانات أو الغموض فيما بعد وفي أثناء العملية، بما في ذلك على سبيل المثال مراحل تتعلق بالانسحاب التام وإعادة الإدماج في المستقبل. لذا من الضروري إعداد وحماية العملية وهي تمضي في طريقها قدمًا، من أجل استمراريتها.

عند هذه النقطة، لا يزال من غير المؤكد كيف يتم اتخاذ خطوات لوضع حد لأعمال العنف، والانسحاب، بالتوافق مع الخطوات اللازمة على الساحة السياسية؟ وسواء كان هذا سيلبي التوقعات الكردية بشأن المطالب الأساسية، التي تتضمن (المحتوى، ودرجة المرونة، والتوقيت، والضمانات)، وما هو دور البرلمان؟ وكيف سيؤثر هذا في الدستور الجديد المتوقع صدوره قريبًا؟ من المتوقع أن الإصلاحات الأساسية سوف تحتاج إلى التركيز على إطلاق سراح آلاف الكوادر السياسية والاجتماعية الكردية الذين اعتقلوا

محاولة السلام الجديدة هذه تتزامن مع الضغوط المحلية والإقليمية، بما في ذلك الانتخابات المحلية والرئاسية لعام 2014 في تركيا، وتجري في سياق إقليمي من عدم الاستقرار، وخاصة فيما يتعلق بالحرب في سوريا

في إطار عمليات استهدفت منظومة المجتمع الكردستاني، والذين ليسوا جزءًا من حزب العمال الكردستاني، وكذلك ضمانات بالمشاركة السياسية، واللا مركزية، والتعليم باللغة الأم، حتى لو في توقيت وعمليات مختلفة.

عمومًا، تنطوي أية مفاوضات سلام على بعض الصفقات، حيث يفترض أن يحقق الجميع بعض المكاسب بطريقة أو بأخرى. وبالتالي سيكون من السذاجة أن نتوقع انسحاب مقاتلي حزب العمال الكردستاني ونزع سلاحه من دون تقديم ضمانات أمنية أو إحراز تقدم فيما يتعلق بالمطالب الكردية. وسيكون من مصلحة الحكومة قبول انسحاب المسلحين، وأن تعمل على ضمان نزع السلاح المتفق عليه في مرحلة لاحقة إذا نجح هذا السيناريو، نظرًا للتجارب السلبية السابقة لحزب العمال الكردستاني خلال الانسحاب، والحق أن العديد من حركات التمرد في جميع أنحاء العالم تحتفظ بسلاحها حتى تتقدم عمليات التفاوض وتُعطى ضمانات. وحتى لو كانت وتيرة الإصلاحات السياسية بطيئة، فإن أي نهج شامل لمعالجة القضية الكردية سوف يحتاج إلى حل القضايا الأساسية العالقة من أجل وضع حد لأعمال العنف. ولن يكون هذا صعبًا، إذا تم اتخاذ بعض التدابير، مثل إصلاح القضاء، وإذا عادت هذه العملية بالنفع على قطاعات واسعة من المجتمع. كما يمكن الاتفاق على بعض الإصلاحات وتنفيذها على الفور أكثر من غيرها، وتشير بعض التحليلات إلى التركيز على الإصلاحات القانونية وإطلاق سراح الكوادر السياسية والاجتماعية الكردية، لا سيما قبيل انتخابات عام 2014 وعملية صياغة الدستور الجديد، في ظل جو من الاستقرار. ومع ذلك، فإن هذه القضايا لا تخلو من المشكلات والتوترات والشكوك.

وتعد لجنة المصالحة الدستورية مثالًا على مدى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية. وعلاوة على ذلك، ظهرت مخاوف وشكوك إضافية مع الاقتراح الداعي للعمل بالنظام الرئاسي، الذي دعا إليه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وقطاعات واسعة داخل حزب العدالة والتنمية. وبالطبع ليس من الواضح تأثير ذلك على الإصلاحات الأخرى. وبينما أعرب حزب السلام والديمقراطية عن استعداده لمناقشة نماذج رئاسية، إلا أن التغييرات اللازم اتخاذها من أجل الحكم الرئاسي أو الأنظمة الرئاسية يمكن أن تفاقم الاستقطاب السياسي والاجتماعي وسيكون لها تأثير سلبي بشكل مباشر أو غير مباشر على الإصلاحات المتعلقة بالقضية الكردية. أو ربما على التقدم في مجال حقوق الأكراد.

وفي هذا السياق، فإن تعزيز النضال السياسي السلمي للأكراد على الساحة السياسية، وتوفير ضمانات مشاركتهم السياسية، سيؤثر في الشكل النهائي لتلك الحقوق.

أن درجة الانقسامات الداخلية في تركيا تتطلب إيجاد توازن بين الشفافية والسرية في كيفية إجراء محادثات سلام. الشفافية توضح مدى تلبية عملية التفاوض لتوقعات الجمهور، في حين أن السرية تحمي المفاوضات والديناميات من الضغوط الداخلية والخارجية

أيضًا تعتبر درجة الشفافية والانفتاح، مسألة حساسة في أي عملية سلام، وخصوصًا عندما تكون المفاوضات ضمن سياق الاستقطاب. كما أن درجة الانقسامات الداخلية في تركيا تتطلب إيجاد توازن بين الشفافية والسرية في كيفية إجراء محادثات سلام. الشفافية توضح مدى تلبية عملية التفاوض لتوقعات الجمهور، في حين أن السرية تحمي المفاوضات والديناميات من الضغوط الداخلية والخارجية. لذا فإن التوازن بين كليهما يمنع توقعات الجمهور المبالغ فيها ويمهد الطريق لصفقات أو لخطوات لاحقة. وفي حين كانت محادثات أوسلو سرية، فقد تم الإعلان رسميًّا عن محادثات إمرالي وربما تكون هناك حاجة لعرض بعض المعلومات على الجمهور على الرغم من أن الجهات الفاعلة الفردية تتوخى الحذر. إذا لم يتم توفير معلومات عامة عن ماهية وكيفية سريان المفاوضات، فربما تكون النتائج عكسية. لذا، يمكن النظر إلى الخبر الذي سربته جريدة "ميليت" على أنه إيجابي نسبيًّا؛ لأنه أفصح عن معلومات أساسية عن العملية. في نفس الوقت، يمكن اعتباره خطوة سلبية؛ بمعنى أنه كان من الممكن أن ينظر إليه على أنه انتهاك للإجراءات الصحيحة ويمكن أن يؤدي إلى مزيد من انعدام الثقة بين الجانبين، والجمهور. عمومًا، أوضح هذا الحدث الحاجة إلى تعزيز وحماية العملية وتعزيز وسائلها.

الضغوط المحلية والإقليمية والفرص

تتزامن محاولة السلام الجديدة مع الضغوط المحلية والإقليمية، بما في ذلك الانتخابات المحلية والرئاسية لعام 2014 في تركيا، وتجري في سياق إقليمي من عدم الاستقرار، لا سيما فيما يتعلق بالحرب في سوريا والنزاعات الإقليمية والدولية على السلطة. هذه الظروف تمثل عبئًا على عملية السلام الجديدة في تركيا، ويمكن أن تكون بمثابة اختبار لنجاحها، ولكن في نفس الوقت هذا السياق من الضغوط المحلية والإقليمية يعزز بشكل واقعي الفرصة المتاحة أمام الجهات التركية والكردية لتسوية النزاع.

أيضًا، لا يدع موعد الانتخابات في تركيا متسعًا من الوقت للمضي قدمًا بشأن بعض القضايا المتعلقة بتسوية الصراع والتي من شأنها أن تساعد على اجتياز الاختبار الحقيقي للانتخابات وتعزيز عملية السلام. لذا لابد

من الإفراج عن الساسة والنشطاء الأكراد المعتقلين في إطار عمليات مكافحة منظومة المجتمع الكردستاني، وإجراء الإصلاحات القانونية التي من شأنها أن تعطي ضمانات بمشاركة سياسية أكبر. ومع ذلك، فإن ضيق الوقت قد يساعد على تجنب المآزق ويمكن أن يدفع عملية السلام إلى الأمام.

من ناحية، وفقًا لبعض التحليلات، قد يدفع سياق الضغط الإقليمي تركيا والحركة الكردية داخل تركيا بإتجاه محادثات السلام وفي نفس الوقت قد يزيد من الشكوك والمخاوف. ومن ناحية أخرى، فإنه في خضم التحديات والصعوبات التي تواجه السياسة التركية في سوريا، ونظرًا لقلق تركيا المنطقي من تزايد السيطرة الكردية على بعض المناطق السورية، فإن هذا قد يجعل تركيا تعتبر الحركة الكردية شريكًا محتملًا في المنطقة، بما في ذلك في سوريا، أو على الأقل لن تعتبرها عدوًّا كما كان في الماضي. هذا يمكن أن يعزز من موقف تركيا في المنطقة على حساب غيرها من الجهات الفاعلة. إلى جانب ذلك، على ما يبدو أن منظومة المجتمع الكردستاني/ حزب العمال الكردستاني قد استفادت من الاضطرابات الإقليمية ومن نهج سوريا وإيران تجاههم. أيضًا تصاعد أعمال العنف في عامي 2011 و2012 إرتبط بطريقة أو بأخرى بزيادة الحصول على المعدات العسكرية والعزلة الدولية في الفترة الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال الهدف الرئيس لمنظومة المجتمع الكردستاني/ حزب العمال الكردستاني هو التسوية التفاوضية للقضية الكردية في تركيا وداخل

الحـدود التركيـة، وبأفضل الـشروط الممكنة للمقاتلين ولأتباعهم.

في الوقـت نفسـه، هنـاك شـكوك بشـأن مـدى تأثير التطـورات المسـتقبلية في المنطقة، بما في ذلك الوضع الكردي في سوريا وإيران، في عمليـة السـلام في تركيـا. كما أنـه لابد من الأخذ بعين الاعتبـار طبيعة منظومة المجتمع الكردسـتاني العابرة للحدود، والمجموعات التابعة لها في سوريا وإيران والعراق، والولاء لأوجـلان، والأصـول المختلطـة للمقاتلـين المسـلحين مـن مختلـف الجماعـات المسـلحة الكردية، واسـتعدادهم للقتـال عبر الحدود. وبالتالي، قد تكون هناك مخاوف بشأن الكيفية التي سيتم بها تناول هذا البعد العابر للحدود أو تأثـيره عـلى المـدى القصير أو المتوسـط أو الطويل على تركيا والمنطقة.

الخاتمة

ليست عملية السلام الجديدة هذه المحاولة الأخـيرة لحـل القضيـة الكردية في تركيـا، وإنما هـي مبادرة جديدة وحازمـة. فهناك العديد من المـؤشرات الإيجابية التـي تشـير إلى نجاحها في نهاية المطاف، من حيث الإرادة السياسية وبعض جوانب العملية نفسـها، كما أن تجربة العمليات التي فشـلت في الماضي، وهشاشـتها والشكوك الإقليميـة تجعـل مـن الـضروري تبنـي نهـج حذر. وبالإضافـة إلى وضع حد لأعمال العنف والتوصـل إلى اتفاقـات بشـأن الإصلاحـات السياسـية، فـإن التحدي المتمثـل في تغيير نمط العلاقـات بين الدولة التركية وسـكانها الأكراد لا يزال قائـمًا. وعمومًا سـتمضي العملية قدمًا، وسـيتم التغلب على الصعوبات بشـكل واقعي نحـو أفـق النجـاح المشـترك: أفـق من السـلام والعلاقات الإيجابية والعادلة.